بالهدوء والتريث إلى حين. ودعا الطرفان في بداية الخلاف، إلى ضرورة حل الأزمات الداخلية بالحوار، وبالأصلاح الديمقراطي، وبوحدة م.ت.ف. وحركة «فتح»، على أساس برنامج المنظمة ذاته، وعلى أساس قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة، والبدء بالتنسيق الوطني فيما بين م.ت.ف. وسوريا وجبهة الخلاص اللبناني[٢٢]. لكن التريث ما لبث ان تلاشى غداة معارك طرابلس وزيارة ياسر عرفات إلى مصر، فأعلن الحزب القومي السوري الاجتماعي إدانته للزيارة واعتبرها «تخلياً عن نهج الثورة الفلسطينية» داعياً إلى «استعادة وحدة حركة 'فتح' على أساس تنحية عرفات من كل مسؤولياته»[٢٣]. ومن جانبها، اعتبرت منظمة العمل الشيوعي ان عرفات «... يعمل على شق الساحة الفلسطينية، سياسياً»[٢٤]. وبهذين الموقفين يكون معظم القوى السياسية اللبنانية، حليفة الأمس، قد اصطفت إلى جانب الموقف السوري. لكن، وعلى الرغم من تخلي هذه القوى عن التزاماتها وتحالفاتها مع قيادة م.ت.ف. ومتابعة التنسيق فيما بين الجانبين، فانها، في المقابل، لم تبرم أية اتفاقات مع القوى والهيئات الفلسطينية الخارجة عن إطار الشرعية الفلسطينية، لا سيما فيما يتعلق بمسألة المخيمات والوجود المدني الفلسطيني في لبنان، أو صيغة التحالف الوطني الفلسطيني ـ اللبناني، والعمل العسكري عبر الأراضي اللبنانية.

أما على الصعيد العربي، فقد حاولت السعودية حل الخلافات الفلسطينية الداخلية وبدأ التحرك السعودي في هذا الاتجاه، بجولة إستطلاعية قام بها الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، ولي العهد ونائب رئيس الوزراء، في الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٨٣، شملت كلاً من طرابلس الغرب وبغداد ودمشق وعمان، وصرح خلالها بـ «أننا، في السعودية، نحتاج إلى بحث قد يستغرق أكثر من شهر لنقل أربعة ضباط داخل القوات المسلحة، ولا ندري، فعلاً، كيف أصدر عرفات قراراً بنقل أربعين ضابطاً من غير استشارة أحد»[٢٥]. وقد فهم المتمردون هذا التصريح، في حينه، على أنه سيتيح امكانية للقاء سعودي معهم. وتجلى هذا الفهم في امتناع المتمردين عن مهاجمة السعودية على صفحات الصحف التابعة لهم، بل ان نمر صالح (أبو صالح) سعى إلى لقاء السفير السعودي في دمشق، واجتمع به، فعلاً، بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٣[٢٦]. لكن الاجتماع لم يؤد إلى الغاية التي توخاها المتمردون من ورائه. فالسعودية حدّدت، في مؤتمر صحافي عقده علي الشاعر، وزير الاعلام السعودي، في الرياض، موقفها ازاء الصراعات الفلسطينية على أساس الثوابت التالية: تأييد ما يختاره الفلسطينيون، بأنفسهم، لمعالجة قضيتهم؛ الالتزام بقرارات مؤتمرات القمة العربية التي اجمع عليها القادة العرب؛ التمسك بوحدة م.ت.ف. باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[٢٧]. وطوال فترة الأزمة الفلسطينية الداخلية، ظلت م.ت.ف. تحظى بالتأييد العربي الرسمي لها بدون تغيرات، باستثناء التغيرات التي طرأت على الموقفين السوري والليبي، ثم دخول الجزائر واليمن الديمقراطي على خط الوساطة لحل الخلافات. وما زالت جهود هاتين الدولتين متواصلة في هذا الاتجاه.

الموقف الاسرائيلي

لم تفاجأ الأوساط الاسرائيلية السياسية بما شهدته م.ت.ف. من خلافات داخلية. بل ان الصحافة الاسرائيلية تناولت موضوع إحتمال حدوث انشقاق في صفوف الفلسطينيين منذ